انخفاض السيولة في السعودية وتوقعات بترشيد الإنفاق

أشارت شركة "جدوى للاستثمار" إلى أن الحكومة السعودية تحتفظ بسيولة احتياطية محدودة لا تتجاوز 9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك رغم التوقعات بارتفاع الإنتاج والصادرات النفطية خلال العام المقبل.

وتوقّعت الشركة أن يسجل عجز الميزانية في 2026 نحو 4.5 بالمئة من الناتج المحلي، مرجعة ذلك إلى استمرار انخفاض العائدات النفطية وتزايد مستويات الدين الحكومي.

وحذّر التقرير من أن ضعف سوق النفط قد يدفع الرياض إلى تبنّي سياسة إنفاق أكثر حذرا في النصف الأول من العام، ما يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد السعودي على القطاع النفطي بوصفه المحرك الرئيسي، على الرغم من الخطاب الرسمي المتكرر حول تنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات غير النفطية.